التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية في الوقاية ونشر الوعي بأخطار المخدرات

Cooperation between civil society and educational instutions in prevention and awareness of drug dangers

تاريخ الإرسال: 2020/09/25	تاريخ القبول: 2020/10/05	تاريخ النشر: 2021/07/15

*د. العايب بدر الدين

جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 2

badrol16@yahoo.com

ملخص:

المقال بعنوان التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية في الوقاية ونشر الوعي بأخطار المخدرات حيث تناول الباحث في هذه الدراسة تاريخ بداية تعاطي المخدرات في الجزائر وكيفية انتشارها في المجتمع ثم الوسط المدرسي ثم تطرق إلى إبراز دور كل من مؤسسات المجتمع المدني من مؤسسات دينية ومنظمات حماية حقوق الإنسان والمؤسسات التربوية ومدى التعاون فيما بينهما للوقاية من تعاطي المخدرات، كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فاعلية هذا التعاون في المساهمة في نشر الوعي لدى تلاميذ مؤسساتنا التربوية بأخطار هذه الآفة وما ينجر عنها من آثار وخيمة، من جهة أخرى قام الباحث بدراسة أهم معوقات هذا التعاون ومدى تأثيرها بطريقة سلبية من شأنها عدم المساهمة في إرساء الدور الوقائي والتوعوي بأخطار المخدرات، كما توصلنا في هذه الدراسة إلى وضع تصور لواقع المجتمع المدني في الجزائر وطبيعة العلاقة التي تربطه مع المؤسسات التربوية و دورهما الفعال في الوقاية من الآفات الخطيرة وخصوصا المخدرات.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني؛ المؤسسات التربوية؛ المخدرات؛ الوقاية؛ نشر الوعي.

***المؤلف المرسل:** العايب بدر الدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract:

The article is entitled cooperation between civil society institutions and educational institutions in prevention and spreading awareness of the dangers of drugs. In this study, the researcher dealt with the date of the beginning of drug abuse in Algeria and how it spread in society and then the school environment, and then touched upon highlighting the role of each of the civil society institutions of religious institutions and organizations protecting rights People and educational institutions and the extent of cooperation between them to prevent drug abuse. This study also aims to know the effectiveness of this cooperation in contributing to spreading awareness among the students of our educational institutions of the dangers of this scourge and the dire effects of it. On the other hand, the researcher studied the most important obstacles to this cooperation. And the extent of its impact in a negative way that will not contribute to establishing the preventive and awareness-raising role about the dangers of drugs, and we have also reached in this study a perception of the reality of civil society in Algeria, the nature of the relationship it has with educational institutions and their effective role in the prevention of dangerous pests, especially drugs.

Keywords: *civil society institutions; educational institutions; drugs; protection; Raise awareness.*

تمهيد

تشير دراسات عديدة إلى أن ظاهرة تعاطي المخدرات والمسكرات قد عرفت في المجتمعات والحضارات القديمة، كالحضارة الفرعونية والرومانية واليونانية والصينية والعربية وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعروف أن المخدرات ظهرت في العالم الإسلامي في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري، وكان من الطبيعي ألا يتضمن القرآن والسنة نصا صريحا يحرم تعاطي هذه المخدرات، ولكن للشريعة الإسلامية مقاصد وأهداف غايتها مجتمع إسلامي سليم خال من الأسقام، التي تتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية ولذلك نجد أن تعاطي المخدرات يتعارض مع مقاصد التشريع الإسلامي.

كما أن معظم الدول تشدد في المنع من تعاطي المخدرات، حيث أبرمت فيما بينها في إطار التعاون الدولي اتفاقيات دولية وأخرى إقليمية، وانبثقت عنها هيئات دولية مكلفة بحصر انتشار هذه الآفة.

لذا سنحاول في هذا المقال بعد التطرق إلى تاريخ المخدرات وفي الجزائر، ذكر حجم انتشار المخدرات في المجتمع الجزائري وفي الوسط المدرسي خاصة، بعدها يتطرق الباحث إلى الدور التوعوي والوقائي للمدارس والجامعات للحد من تعاطي المخدرات، وفي الأخير نقوم بدراسة سبل التعاون التكاملي بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية في الوقاية من تعاطي المخدرات.

أولا: تاريخ تعاطي المخدرات في الجزائر

معرفة الفرد الجزائري بالمخدرات تعود إلى فترة ما قبل الإحتلال الفرنسي للجزائر(1830م) حيث كانوا يستخدمون "العرق" كمشروب مفضل للإسكار،(1) ويدعم هذا الطرح فيما وجد من خلال كتابات الرحالة "هايزريش فون مالستان" عن حياة الجزائريين في المرحلة الاستعمارية، وما كتبه في رواياته "مدمنو الحشيش في الجزائر"، حيث تطرق إلى أسباب تعاطي الحشيش والمسكرات، فلاحظ أنهم أصبحوا يفضلون "الأبسنث" بعد إستعمالهم للعرق الذي عرف عن طريق الفرنسيين المحتلينوأضاف قائلا: "إن الحشيش هو الأكثر رواجا من المسكرات الأخرى ، لعدم منعه قانونا، الذي كان يتعاطى علنا في المقاهي وكانت فئة المسنين الفئة الأكثر إدمانا عليه".(2)

وعليه فإن المستعمر الفرنسي يعتبر من أكبر المروجين لإنتشار المخدرات بالمجتمع الجزائري خاصة قبل الإستقلال. وكانت الجزائر تعد ممرا رئيسيا للمخدرات، وليست مقرا ولا منتجا لها، إلا أن توجه ظاهرة المخدرات في الجزائر أخذت منعرجا خطيرا سنة 1975 أين تم حجز 03أطنان من القنب الهندي(الكيف) وحل المهربون الجزائريون محل المهربين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجانب منذ سنوات الإرهاب (3)، وبعد سنة 1992 دخلت أنواع خطيرة للسوق الجزائري على غرار الهيروين والكوكايين وكذا المؤثرات العقلية، وفي سنة 2007 دخل نوع جديد السوق الجزائرية لم يعرف من قبل وهو مخدر الكراك، الذي يعتبر من أخطر أنواع المخدرات(4)، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت زيادة وارتفاع في كميات المواد المخدرة المضبوطة من جهة، وزيادة في أعداد المدمنين من جهة أخرى.

وهذا ما يؤكد أن الجزائر كانت ولازالت تشكل بلد عبور مع تحول تدريجي إلى بلد مستهلك وتجري محاولات شبكات المخدرات إلى تحويلها إلى بلد منتج.(1)

ثانيا: حجم انتشار المخدرات:

1- انتشار المخدرات في المجتمع الجزائري:

لقد إزدادت مشكلة المخدرات حدة، و أصبحت تمس كل المجتمعات مهما كانت ثقافتها و حضارتها و تقدمها، و تعد الجزائر من بين المجتمعات التي عرفت إنتشارا واسعا للمخدرات خاصة في السنوات الأخيرة، أين عرفت البلاد أزمات مختلفة و التي أدت إلى ظهور مشاكل و أمراض إجتماعية مختلفة منها تعاطي المخدرات، كما أنها شهدت زيادة في كميات المواد المخدرة المضبوطة من جهة وزيادة في أعداد المتعاطين للمخدرات و المدمنين من جهة أخرى، أما معدلات الجريمة التي تزداد و تيرتها يوما بعد يوم فهي لا تخرج عن كونها نتائج حتمية للتعاطي وانتشار الإدمان.

و حسب الإحصائيات الوطنية الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، أو تلك الصادرة من مختلف مصالح الأمن، تشير إلى أنه تم ضبط (933كلغ) من المخدرات سنة 1985م ليصل الى (6042 كلغ) سنة 1990م، وهو ما يوضح أن هناك ارتفاع في كمية المخدرات التي يتوافق مع زيادة عدد الأشخاص الموقوفين ، ففي سنة 1985م تم القبض على (1050 شخص) ، ليصل الى (8612) شخص سنة 1990م، وتشير الإحصائيات الى أن حجم الكميات التي كانت تعد للتهريب تقدر بـ (4165 كلغ) يفوق بشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبير الكميات التي كانت معدة للاستهلاك المقدرة ب (1719 كلغ) خلال الفترة الممتدة ما بين 1985-1990.(2)

وحسب السيد صالح عبد النوري مدير دراسات التحليل والتقييم السابق بالديون الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، فإن واقع المخدرات في الجزائر أخذ منزلقا خطيرا وأن هذه الآفة تتقدم بسرعة مذهلة حتى أنها انتشرت بين الذكور والإناث من مختلف الأعمار والمستويات والكارثة أنها تمس فئة الشباب، الفئة الأكثر حيوية في المجتمع حيث أن متوسط أعمار المتورطين يتراوح بين 19 و53 سنة وبنسبة 81 % من المتورطين إجمالا وأضاف عبد النوري قائلا: " في الجزائر لدينا رواج كبير للقنب الهندي أو ما يسمى بالحشيش أو الكيف وهو يضبط بالأطنان، ففي عام 2002 تم ضبط 6 أطنان ليرتفع إلى ما يفوق 8 أطنان من القنب عام 2003 بنسبة زيادة وصلت إلى 32 % مع الإشارة إلى أنه يصعب تحديد ما يروج فعلا في الواقع لأن هناك طرق ملتوية عديدة يسلكها المروجون والتجار لا تطالها مصالح المكافحة، أما الأنواع الأخرى مثل الكوكايين والهيروين فهي تضبط بكميات محدودة لا تتجاوز بعض الكيلو غرامات لخطورتها وغلائها ولا يمكن أن تجد لها سوقا في الجزائر، علما أن نسبة المضبوطات بين 2001 و2003 فاقت 65 % وحدد عدد الأشخاص المتورطين بين سنتي 1994 و2001 بـ 59804شخص دون تجاهل المؤثرات العقلية(المهلوسات) والتي يتعاطاها الآلاف بطريقة غير مشروعة وقد تم ضبط 452086 قرص لعام 2002 ووصل عدد الأقراص في عام 2003 إلى 571138قرص أي بنسبة زيادة وصلت 62 % في حين سجلت وزارة العدل على المستوى الوطني عام 2002 (4227 قضية) معالجة مرتبطة بجرائم المخدرات وفي عام 2003 سجلت 5161 قضية ونسبة الزيادة هنا 11.24 % وكل هذه الأرقام تشير إلى أن الوضع خطير جدا وسيزداد خطورة إذا لم نعط الظاهرة حقها من الاهتمام.(1)

هذه الإحصائيات بقيت في تزايد مستمر حتى بلغت سنة 2013 من القضايا 13989 قضية متعلقة بالمخدرات، وسجلت هذه القضايا بنسب عالية لدى الفئة العمرية من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-25 سنة. وهذا ما أوضحه السيد المدير العام بالنيابة للديوان محمد بن حلة، في حصيلة مفصلة قدمها على هامش ندوة حول الوقاية من المخدرات أين أكد عن حجز أكثر من 211 طن من المخدرات (القنب الهندي المعالج)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى جانب حجز أكثر من مليون وسبعمائة ألف 1700000 قرص من الحبوب المهلوسة، بما يمثل زيادة الكمية المحجوزة بـ 22 طنا عن السنة التي تسبقها أي بنسبة 18.37%، وأضاف أيضا أن العدد الإجمالي للكميات المحجوزة من المخدرات منذ 2003 إلى سنة 2013 بلغت أكثر من 614 طنا، وأن أغلب هذه المحجوزات مصدرها المغرب.(1)

هذه النسب واصلت في الارتفاع تدريجيا، أين عالجت مصالح المكافحة الثلاث سنة 2019 حوالي 29666 قضية متعلقة بالتهريب أو الإتجار بالمخدرات أو إستهلاكها أو زراعتها، مسجلة بذلك انخفاضا بـ 3994 قضية أي بنسبة 11.87% مقارنة بالسنة التي تسبقها لكن تبقى النسب مرتفعة وفي تطور مقارنة بالسنوات السابقة.(2)

والحديث بلغة الأرقام لا يتوقف عند الحد الذي أفادنا به الديون الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، فالظاهرة مستمرة وفي كل يوم تسجل قضايا تضاف إلى القائمة مع احتساب جديد لعدد المتورطين للكميات المحجوزة.

2- إنتشار المخدرات في الوسط المدرسي:

فيما يخص تعاطي المخدرات في المؤسسات التربوية والتعليمية، فقد كشف تحقيق صدر عن الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث سنة 2003 في الجزائر، أن48% من طلاب المدارس الثانوية بالعاصمة الجزائرية يتعاطون أنواعا مختلفة من المخدرات. وأكد عدد كبير من الطلاب الذين استجوبهم أعوان الهيئة المذكورة أنهم يتناولون المخدرات داخل مؤسسات التعليم. وشمل التحقيق 1544 طالبا أكثر من نصفهم إناث، ينتمون إلى عشرين مدرسة ثانوية، وأشرف عليه أطباء نفسانيون ورجال قانون.(1)

وذكر التقرير النهائي لفريق التحقيق أن 86 % من العينة تتراوح أعمارهم بين 15 و20 سنة وأن 62 % منهم ينتمون إلى الطبقة المتوسطة. واعترف 51 % ممن يتعاطون المخدرات أنهم يقومون بذلك بانتظام ويتناولونها داخل مؤسساتهم التعليمية. وحسب نفس التقرير فإن 58 % من المستجوبين يقرون بأن واحدا على الأقل من أفراد عائلاتهم يتعاطى نوعا من المخدرات. كما كشفت دراسة أخرى أعدتها نفس الجمعية من خلال تقرير ميداني أن الظاهرة لم تعد تختص بفئة الذكور فقط بل تعدتهم إلى الإناث خاصة في الأوساط الجامعية فـ 13 % من الطالبات يتعاطين المخدرات. وفي دراسة ميدانية أجرتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفس المؤسسة وتناولت 1110 من الطالبات المقيمات في الأحياء الجامعية بالعاصمة، تأكد أن 22 % ممن شملتهن الدراسة يتناولن المخدرات يوميا وبصورة منتظمة وأن 39 % منهن يفعلن ذلك داخل الإقامة، فيما ذكرت أن 56 % يتناولن المخدرات بصفة فردية وضبطت الدراسة نسبة الطالبات اللائي لا يعرفن الكثير عن المخدرات في الوسط الجامعي وكذا الإدمان بـ 20 %، ويأتي القنب الهندي على رأس أنواع المخدرات المنتشرة بين الطالبات بنسبة 68 % وتليه الأقراص أو المؤثرات العقلية مثل الفاليوم و أرطان بنسبة 17 % وتشكل المخدرات المصنفة قوية بنسبة 5%، ويفسر رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث مصطفى خياطي الأسباب بقوله" هناك مشاكل يعاني منها الطلبة في الأحياء الجامعية، خاصة الطالبات"، وفي نفس الدراسة، كشفت ما بين 8% إلى 10% من الطالبات الجامعيات لديهم مشاكل عائلية، وأن 80 % منهم لم يسبق لهم الزواج، وتتراوح أعمارهم بين 18 و33 سنة، وليست لهم حرية اقتصادية، إلى جانب أسباب أخرى، منها عدم وجود مراكز ترفيه، يصرف الشباب طاقاتهم بها".(2)

في نفس السياق، يقول السيد مصطفى خياطي أيضا في تصريح لإحدى القنوات العربية سنة 2013، إن "المؤسسات التربوية تحولت من فضاء تربوي وتعليمي إلى مكان للسرقة والمتاجرة بمختلف أنواع السموم، وفيها سيتحول المراهقون بعد فترة إلى أرقام إضافية في معادلة الجريمة المنظمة".(1) وحسب الإحصائيات التي قدمها في نفس التصريح، فقد "بلغ عدد التلاميذ المدمنين في العاصمة الجزائر 2073 طفل خلال السنة الجارية، وذلك أمام غياب قانون واضح يجرم المتاجرة بتلك السموم".(2)

وقد نبهت المؤسسة الوطنية لترقية الصحة وحذرت من أن تتحول الظاهرة إلى وباء حقيقي بين الطلبة في الجامعات وتلاميذ المدارس، إذا لم تلتفت السلطات العمومية إلى الأمر بجدية وحزم وإذا لم تتخذ في مواجهته أسباب المكافحة بالطرق العلمية والتوعية المطلوبة كما جاء في التقرير السابق.

ظاهرة إنتشار تعاطي المخدرات في الجزائر عرفت زيادات ونسب مرتفعة تدريجيا، ولو حاولنا ضبط نسبة تعاطي المخدرات بين الشباب خصوصا عند الفئة المتمدرسة، فإننا سنصطدم بصعوبة إعطاء أرقام تكشف ما هو واقع بالتدقيق لسرية المعلومات المتعلقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالموضوع في بعض الأحيان، ولصعوبة رصد كم الإنتاج وعدد المنتجين والمروجين والمتعاطين للمخدرات على حد سواء.

ثالثا: مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر:

اختلفت الدراسات التي اهتمت بمجال وضع نمط معين لمكونات المجتمع المدني الجزائري، ولم تتوصل إلى اتفاق موحد، وبالرغم من قلتها، إلا أن الخبراء والباحثين اجتهدوا في وضع تقسيم منطقي موحد أو متقارب لبنى المجتمع المدني الجزائري، حيث يمكن الإشارة إلى البني المؤسساتية الرئيسية المشكلة للمجتمع المدني الجزائري كما يلي:

1-الأحزاب:

إن النشأة الحقيقية لأهم الأحزاب في الجزائر كانت خلال فترة الأحادية الحزبية، أي منذ السنوات الأولى للاستقلال، والبعض منها يعتبر نفسه امتدادا لبعض المنظمات التي شكلت الحركة الوطنية أثناء فترة الاحتلال؛ غير أنها كانت تنشط بشكل سري، وخاصة تلك التيارات السياسية المعارضة ذات التوجه الإيديولوجي الأمازيغي أو الإسلامي، وهذا بعد أن ظلت الجزائر محكومة بنظام الحزب الواحد مدة 27 عاما إلى أن تم التصويت على الدستور التعددي عام 1989، الذي نص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية مضمون بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. ولم ترتبط التعددية الحزبية في الواقع بالتعديل الدستوري الذي نجم عن أحداث أكتوبر 1988، وذلك لأن الدستور الجزائري قبل ذلك كان يمنع صراحة إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ما دفع التكتلات السياسية إلى ممارسة نشاطها سرا أو تحت ستار منظمات جمعوية ذات توجهات مختلفة منها الإصلاحية والدينية والثقافية والاجتماعية. (1)

وبعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر من خلال دستور 1989 والذي نص في مادته 40 على حق الأحزاب السياسية التي وافقت عليها وزارة الداخلية ومنحتها الاعتماد الرسمي، حيث تجاوز عددها 67 حزبا مؤسسا ومصرحا به، وذلك وفقا لأحكام القانون 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ويمكن تحديد ثلاثة تيارات رئيسية توزعت عليها تلك الأحزاب، والتي عكست التوجهات الإيديولوجية الأساسية داخل المجتمع الجزائري هي التيار الإسلامي التيار الوطني والتيار العلماني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تمت مراجعة نظام الأحزاب السياسية بموجب هذا القانون، لكن بعد مرور بضعة سنوات من العمل والنشاط الحزبي، وتم تأكيد ذلك في دستور 1996، في مادته 42 والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ويجب التقيد بمجموعة من المبادئ، ومن ثم صدر الأمر رقم 97-09 في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث أضيفت شروط قانونية وقيود جديدة فيما يخص تأسيس الأحزاب، والتي طالبت الأحزاب المعتمدة بجعل تسمياتها وأسسها وأهدافها مطابقة المواد هذا القانون، وكنتيجة لهذه الشروط تقلص عدد الأحزاب ليصبح 25 حزبا معتمدا، كما حرمت العديد من الأحزاب من الترشح للانتخابات وذلك لفقدانها نسبة التمثيل القانوني، لتصبح في الأخير 9 أحزاب فقط بإمكانها الترشح للانتخابات. (1)

وقد شكل قانون الأحزاب محورا أساسيا من محاور الإصلاحات الأخيرة، وهو الأمر الذي سمح بإعادة فتح المجال لإمكانية اعتماد أحزاب جديدة، حيث تم اعتماد إلى غاية الوقت الحالي أكثر من 60 حزبا ينشط في الساحة السياسية.

2-المؤسسات الدينية:

يشمل كل المؤسسات الدينية في المجتمع، كالمساجد، الزوايا والمدارس القرآنية والعلماء والمقدسات الإسلامية، وبالرجوع إلى الماضي القريب من تاريخ الجزائر، أين كانت تنتشر فيها الزوايا والطرق، وإلى غاية اليوم فهنالك العشرات من الطرق والزوايا المنتشرة في شتى أنحاء الجزائر، وبعضها إن لم يكن معظمها لها امتدادات خارج الحدود باتجاه الشرق والجنوب الشرقي وباتجاه الغرب وأيضا باتجاه العمق الإفريقي، مكونة ما يسمى الأخويات الدينية.

وقد لعبت الأخويات الدينية والطرق المؤسسة لها دورا مركزيا في تاريخ الجزائر الحديث، حيث كانت مثل حزب سياسي حقيقي يخضع لسلطة مركزية قوية، توحد بين أعضائه عقيدة دينية وفكرية قوية.

ومن أهم الطرق المنتشرة في الجزائر: الطريقة القادرية، الشاذلية، السنوسية، الدرقاوية، العليوية، الطيبية، التيجانية، المريدية، والمرابطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الزوايا فقد انتشرت بشكل كبير منذ عهد الأتراك، وتقول بعض الإحصاءات أن عدد الزوايا في الجزائر حاليا يفوق خمسة آلاف زاوية. لقد كان للزوايا دور كبير ونفوذ قوي خاصة في المرحلة الاستعمارية باعتبارها الملجأ الوحيد للحفاظ على الدين ونشر اللغة العربية، خاصة في القرى والأرياف. ورغم الدور الذي كانت تقوم به غير أنها لاقت مواجهة شرسة من جمعية العلماء المسلمين إبتداءا من عام 1930، فقد رأت فيها هذه الأخيرة "إسلاما غامضا" متقوقعا يرفض الانفتاح والتطور والتشبع بأفكار النهضة، واستمرت المواجهة بينهما كنوع من المواجهة بين "إسلام المدينة" و"إسلام الريف". (1)

ولم يكن للزوايا دور بارز في الجزائر المستقلة حتى سنة 1991 أين انعقد في الجزائر العاصمة أول ندوة وطنية حول الزوايا، وذلك في محاولة واضحة لتوظيف الزوايا حتى تلعب دورها في كبح تطرف بعض الحركات الاسلامية من جهة، وبخاصة في أوساط الفلاحين، ولاستعادة تاريخها العريق حتى تكون عنصر توازن ضمن الخريطة السياسية الجديدة في البلاد التي أصبحت تعج بالتنظيمات والأحزاب، خاصة تلك التي لها توجهات دينية من جهة أخرى. (2)

إن القوة التي عادت بها الزوايا والطرق في السنوات الأخيرة بفعل الدعم الكبير الذي تحظى به من طرف الدولة، تدل على الدور السياسي الكبير الذي تلعبه، والتي باتت من المؤسسات الدينية التي يصعب تجاوزها في رسم سياسة البلاد، وأن دعمها لأي مشروع سياسي أصبح ضروريا ويعطي الكثير من المصداقية لأي خطوة سياسية.

أما المساجد فهي ذات منزلة عظيمة في الإسلام، فهي محراب للعبادة، ومدرسة للعلم، وندوة للأدب، والمسجد هو مصحة للأرواح، كما هو مشفى للأبدان، وقد جعل الله للمساجد قدرا ومكانة، وكفاها فخرا أن الله أضافها إليه إضافة تشريف يقول -جل وعلا –في منزلتها عنده: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} (1)، فجعلها محلا لعبادته وحده، والاعتراف بألوهيته وربوبيته، فلا يجوز الالتجاء والتوجه والدعاء إلا لله سبحانه وتعالى في بيوت الله. فكلنا يعلم دور المسجد منذ أول وهلة عرف فيه النور لم يكن محصورا على أداء العبادات فحسب، بل له دور سياسي، ثقافي، اجتماعي وتنظيمي وحتى دور قضائي إلخ... (2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان للمسجد عبر التاريخ الإسلامي أدوار عظيمة الشأن، بالغة التأثير في المجتمع الإسلامي، فكان البيت الجامع الذي يختلف إليه المسلمون للعبادة، ولتسيير شؤونهم العامة، ولتدبير أمور دنياهم، وهو في الوقت نفسه مؤسسة تعليمية وتثقيفية يفد إليها المسلمون لتعلم القراءة والكتابة، والنهل من ميادين العلم والمعرفة، وإلى جانب الرسالة الروحية والتربوية والتعليمية للمسجد فقد قام بأدوار اجتماعية مهمة، وثقت الصلة بين المسجد وبين محيطه، يوم أن أحيا دوره في حل مشكلات المجتمع، وأعاد الاهتمام بالأدوار المختلفة التي كان يقوم بها مثل إقامة المشاريع التي تسهم في تنمية المجتمع من تعليم الكبار، ومحو الأمية، ومحل لعقد الزواج، وإنشاء صناديق للزكاة، وهذا هو الأصل في المساجد أن تربي في أبناء الأمة الإسلامية روح الجماعة والاتحاد، وتدفع الجماعة المسلمة اللجوء للمسجد لطرح مشاكلها، وإيجاد الحلول لها، وغير ذلك من الأدوار الفعالة.

في الجزائر في الماضي القريب نجد أن بعض القرى الريفية في زمن الاحتلال تتوفر على مصليات تقليدية هي في الوقت نفسه كتاتيب لتعليم القرآن الكريم، وكان عدد تلك القرى المحظوظة محدود جدا، وقد بني نحو 90 بالمائة من مساجد الجزائر بعد الاستقلال، إذ لا توجد قرية أو بلدة حتى في أعالي الجبال والمناطق النائية خالية لا تعلوها مئذنة ويرتفع بها الأذان. أما المدن فتضاعف بها عدد المساجد عشرات المرات تبعا لتطور عدد السكان وانتشار الثقافة الدينية بعد رحيل الاحتلال، فمدينة سطيف مثلا وهي رابع أكبر مدن البلاد كانت عند الاستقلال عام 1962 تتوفر على مسجدين وكنيستين، وبها اليوم 43 مسجدا. والعاصمة كان بها نحو عشرة مساجد وتضاعف العدد 45 مرة. (1)

وقد ارتفع عدد المساجد العاملة في الجزائر إلى 15 ألفا بعدما كانت البلاد في السنوات الماضية تلقب ببلد 14 ألف مسجد. وحسب إحصائية من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف فإن العدد ارتفع بفضل سرعة الانجاز ومساهمة المواطنين الكبيرة في التمويل وتوفير مواد البناء بسخاء. ويوجد في مدينة الجزائر العاصمة وحدها 450 مسجدا. (2)

ولم يقتصر تطور المساجد في الجزائر على الجانب الكمي أو العددي فقط بل شمل أيضا الجانب النوعي والجمالي حيث المساجد الجديدة أجمل وأكبر بكثير من المساجد القديمة، وأبدع المصممون في مسجد الأمير عبد القادر بمدينة قسنطينة الذي يشمل أيضا أكبر جامعة إسلامية في البلاد وأكثرها تأثيرا ودرس بها عدد كبير من الأساتذة الكبار في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شؤون الدين يتقدمهم الإمام محمد الغزالي رحمه الله الذي درس بها وساهم في تسييرها السنوات.

وتوجد مساجد تسع لأكثر من عشرين ألف مصل على غرار مسجد الكوثر بمدينة البليدة (50 كلم جنوب غرب العاصمة). وسيصبح «مسجد الجزائر الأعظم» بعد انجازه ثالث أكبر مسجد في العالم الإسلامي بعد الحرمين الشريفين وسيجمع 120 ألف مصل دفعة واحدة ويجري بناؤه بمدينة الجزائر، وسيكون أيضا من حيث التصميم فريدا من نوعه في العالم. (3)

3-المنظمات الجماهيرية والجمعيات:

لقد تم إنشاء منظمات جماهيرية ذات طابع وطني تشتغل تحت وصاية الحزب وتأطير هياكله، بعدما تلاشت الجمعيات والمنظمات الأهلية التي كانت إبان فترة الاستعمار تدريجيا وبعد الاستقلال، لينصهر ما تبقى منها في بوتقة الحزب الواحد الذي كان يرفض صراحة أي عمل سياسي أو نقابي أو جمعوي خارج إطاره. وهذه المنظمات الجماهيرية تنشط في مختلف المجالات، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين-الاتحاد الوطني للفلاحين الاتحاد الوطني للشباب والمنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين.

وقد ظهرت العشرات من الجمعيات الاجتماعية والمهنية والثقافية بعد اصدار قانون الجمعيات 90 /31 الصادر سنة 1990، وقد بلغ عددها خلال فترة وجيزة أكثر من 12.000 جمعية، ليبلغ عددها في سنة 2000 حوالي 56.500 جمعية محلية و1000 جمعية وطنية، وحسب أخر جرد في سنة 2016 فقد وصل عدد الجمعيات المعروفة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى 108.940جمعية، منها 59.983 جمعية غير مطابقة، أي ما يمثل نسبة 55.06 % من الجمعيات، فيما لا يتعدى عدد الجمعيات المطابقة لقانون الجمعيات الجديد 48.957 جمعية، (1) وتسجل وزارة الداخلية والجماعات المحلية 15.974 جمعية ذات طابع ديني، علما أن الوزارة جمدت منح الاعتماد لهذا النوع من الجمعيات، في انتظار صدور نص تنظيمي جديد يحدد كيفية إنشاء الجمعيات ذات الطابع الديني. ويعرف عدد جمعيات الأحياء انخفاضا كبيرا لا يعكس تطور النسيج العمراني، حيث لا يتعدى عددها 23.371 جمعية، فيما يبلغ اليوم عدد جمعيات أولياء التلاميذ الناشطة 16.631 جمعية، أما جمعيات النساء فيقدر عددها بـ 1086 جمعية، أي ما يقارب من معدل جمعية نسوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبر كل بلدية. وتتنوع باقي الجمعيات المعتمدة بين مهنية وغير ذلك، ويقدر عددها بـ 4618 جمعية، أما الجمعيات الرياضية والمتعلقة بالتربية البدنية فبلغ عددها 18.320 جمعية،فضلا عن 13.134 جمعية تختص بالفنون والثقافة، و2052 جمعية في مجال العلوم والتكنولوجيا، و2505 جمعية تختص بالبيئة، و1746 جمعية مختصة بالمعوقين، و3634 جمعية شبابية وطفولة، و142 جمعية حماية المستهلك، و142 جمعية سياحة وترفيه، و3643 جمعية تهتم بالمتقاعدين والمسنين، و4304 جمعية تضامن وأعمال خيرية، 339 جمعية إنقاذ، و945 جمعية صحة، و132 جمعية تلاميذ وطلبة، أما الجمعيات التي تمثل مصالح الأسرة الثورية فلا تشكل إلا 9 جمعيات فقط.(1) غير أن معظم هذه الجمعيات غير فاعلة، وأن نسبة قليلة منها تنشط فعلا ومعظمها لا يشتغل إلا ظرفيا في المناسبات، وتميل الجمعيات المحلية إلى الطابع الخدماتي، في حين تقترب الجمعيات الوطنية من النشاط السياسي ومحاولة التأثير في صناعة القرار، كما أن الملاحظ أن البعد الديني حاضر في جل أصناف هذه الجمعيات. غير أنها على العموم لا تشكل جماعات ضاغطة بمعنى الكلمة.

وقد أعيد مؤخرا في إطار الإصلاحات الجارية النظر في قانون الجمعيات وأدخلت عليه بعض التعديلات، هذه الأخيرة التي يحذر بعض الحقوقيين والمحامين من تبعاتها، معتبرين أن القانون الجديد يشكل تراجعا كبيرا في مجال الحريات التي افتكها الجزائريون قبل أكثر من عقدين، ونكسة للمجتمع المدني الذي كان يتطلع لانفتاح أكبر مع التغيرات التي يشهدها العالم العربي.وعلى العموم يمكن الإشارة إلى أبرز أنماط الجمعيات والمنظمات الجماهيرية في الجزائر:

أ-منظمات حقوق الإنسان:

مجال حقوق الإنسان في الجزائر أخد اهتمام الدولة أكثر من المجالات الأخرى لدرجة إنشاء وزارة خاصة بها، ثم استبدلت بـ "مرصد وطني لحقوق الإنسان"، غير أن هذا المرصد اختصرت مهمته في تكذيب أخبار بعض الانتهاكات المسجلة، واستصغار حجمها إلى بضعة "تجاوزات" تكاد تكون عادية لأنها معروفة في كل بلدان العالم، حتى في أوقات السلم. (2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحظى هذه المنظمات باهتمام ثلاث فئات نخبوية خصوصا هي: فئة المحامين، فئة الجامعيين وفئة الأطباء، إلى جانب بعض التيارات الحزبية والحركات الثقافية، وقد أنتج هذا الاهتمام مجموعة من التنظيمات الحقوقية ومن أهمها:

- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: أسسها المحامي علي يحيى عبد النور، وهو وزير سابق في عهد الرئيس بن بلة، وتعتبر منظمة سياسية معارضة للنظام، ويرى البعض أنها تركز جهودها للدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية.

- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: وتضم مجموعة من العناصر المثقفة، والتي عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث أكتوبر 1988، كما سعت للدفاع عن المعتقلين.

- وهناك أيضا جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان.

ولعل من أبرز القضايا التي اهتمت بها أيضا منظمات حقوق الإنسان في الجزائر في الآونة الأخيرة: قانون الأسرة، قضايا المفقودين، أوضاع السجناء، انتهاك الحريات العامة، إلغاء حكم الإعدام، رفع قانون الطوارئ...، إلى جانب بعض المطالب التي طرحتها بعض الحركات الوطنية.

ب-المنظمات الطلابية:

لقد تدرب الكثير من المناضلين في إطار الحركة الطلابية منذ نشأتها وخطوا بين أحضانها كمدرسة خطواتهم الأولى في الحياة العامة، وذلك منذ إنشاء أولى مكاتب جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، والتي كانت حينئذ مجرد تنظيمات ذات طابع ودي انخرط فيها عدد كبير من أولئك الذين سعوا بعد سنة 1930 لبعث حركة الشباب الجزائري ومنهم فرحات عباس. ثم تطورت الحركة الطلابية بعد ذلك فاتخذت طابعا سياسيا ما فتئ يتبلور مع الحركة السياسية، ومع حلول سنة 1943 تحولت حركة الطلبة إلى ممارسة النشاط السياسي بالرغم من اقتصار ذلك الانضمام على الجمعيات الأهم وهي: جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية وجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا. (1)

وامتدادا لنشاط الأحزاب المناهضة للاستعمار، فقد ظهرت في أهم جمعيات الطلبة المسلمين نشاطات سياسية طلابية، وكانت السيطرة على جمعيات الطلبة المسلمين تشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رهانا تنافست الأحزاب على كسبه(2)، وهو الوضع الذي استمر خلال الثورة و بعد الاستقلال أيضا، حيث طغى على المنظمات الطلابية النشاط السياسي والحزبي حيث انطوت تحت لواء الحزب الحاكم آنذاك في دعم سياسته و أفكاره، ولا تزال أغلب المنظمات الطلابية إلى يومنا هذا تنشط تحت رعاية أحزاب سياسية وتمثل امتدادا لها، وتشكل بالنسبة لها مجالا لاستقطاب جمهور من الشباب الجامعي وتدعيم قاعدتها الشعبية بفئة جديدة من الشباب الجامعي.

لقد كانت الحركة الطلابية التي كانت محصورة في عدد قليل من المدن الجامعية الكبرى حتى بداية السبعينيات إحدى بؤر الحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع الجزائري. فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت تملك لها قراءات لا تتفق بالضرورة مع قراءات السلطة قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية. (1)

ورغم تطور عدد الطلبة والجامعات في الجزائر، وظهور الكثير من التنظيمات الطلابية بعد انفتاح الساحة السياسية، إلا أن الحركة الطلابية فقدت الكثير من إشعاعها وقوة تأثيرها، وتحولت اهتمامات هذه الشريحة الحيوية في البلاد إلى مشاكل الجامعة في حد ذاتها، وابتعدت نوعا ما عن قضايا الوطن والأمة، وأصبحت حاليا لا تؤثر حتى في الساحة الطلابية، وغطى الاتحاد العام الطلابي الحر والرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، على باقي التنظيمات خاصة في مطلع عشرية التسعينيات، وأصبحا هما الناطق باسم الحركة الطلابية والمفاوض أمام الإدارة.(2)

ج-المنظمات النسائية:

إذا ما قارنا تواجد المرأة اليوم في الخارطة التنموية في الجزائر، فنلاحظ أنه يكاد لا يوجد أي مجال لم تقتحمه المرأة، ولقد تطور وضع المرأة في الجزائر وتزايد حضورها في المجالات العمومية، وقد استطاعت المرأة الجزائرية أن تحتل مناصب رائدة في مختلف المجالات الاجتماعية والمهنية والعلمية والسياسية، مقارنة بنظيراتها في العالم العربي، فكانت الوزيرة والنائبة البرلمانية ورئيسة الحزب والوالية... غير أن ذلك لم يكن نتيجة نضال نسوي، إذ تكاد كل الأوساط الاجتماعية والسياسية في الجزائر تجمع على مسألة مفادها أن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضايا منفصلة عن قضايا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واهتمامات المجتمع الجزائري، سواء الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية، إذا ما استثنينا ذلك الحوار الذي جرى بقوة عن تعديل قانون الأسرة (الصادر سنة 1974) المستمدة أحكامه من الشريعة الإسلامية، تعديل كان محل صراع حاد بين مؤيد ومعارض.

وفي إطار تحسين صورة النظام السياسي الجزائري أمام الجهات المهتمة بحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة، فيرى البعض أن ذلك من الأسباب الجوهرية التي سمحت للمرأة الجزائرية بالحصول على هذه المكتسبات الثابت أن التنظيمات النسوية عجزت عن تأطير المرأة الجزائرية رغم أن نصف ديمغرافية الجزائر هي من النساء، ففي الأوساط الجامعية أو عالم الشغل نادرا ما نجد حركة نسوية تناضل بشيء من الخصوصية، ناهيك عن عالم الريف الذي بقي بعيدا جدا عن الحراك الاجتماعي الذي عرفته الجزائر بعد اعتماد دستور 1989، وقد يرجع هذا العجز إلى اقتصار هذه التنظيمات على النشاط النخبوي المتمركز في المدن الكبرى. ومثال ذلك الإصلاحات الأخيرة التي اقترحتها الدولة المتمثلة في إجبار الأحزاب منح المرأة بالضرورة نسبة الثلث من القوائم الانتخابية للتمكن من دخول المعترك الانتخابي. (1)

د-منظمات الأسرة الثورية:

هذه المنظمات ذات تمثيلية عالية وتمتلك هياكل قاعدية وممثلين في معظم ولايات الوطن، ولها مكانة وقوة سياسية معتبرة، وقد ظهرت بعض هذه المنظمات إلى الوجود منذ السنوات الأولى للاستقلال بهدف حماية حقوق مختلف الشرائح التي تمثل الأسرة الثورية، وترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على مبادئ أول نوفمبر، وكثيرا ما كان لها أدوار تاريخية في دعم السلطة ومساندتها. (2)

وقد تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين منذ 1963 من طرف المجاهد "إبراهيم حشاني"، بهدف الدفاع عن متقاعدي جيش التحرير الوطني وذوي الحقوق من أبناء وأرامل الشهداء وحماية مصالحهم المادية والمعنوية، وقد أخذت المنظمة بعدا ثقافيا وتاريخيا وسياسيا، حيث سعت للحفاظ على روح الثورة والقيم الوطنية، وتمتلك هذه المنظمة قوة أمام السلطات خاصة إذا تعلق الأمر بالثوابت الوطنية والرموز التاريخية.

وفي سنة 1989 ظهرت المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء وهي من الجمعيات الفاعلة على الساحة السياسية بسبب نشاطاتها وحضورها، وتسعى هذه المنظمة إلى تعزيز مكانة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبناء الشهداء ودعم مواقعهم في النظام السياسي، وقد كان من بين أبناء المنظمة الكثير من الأعضاء المؤسسين لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، ويشغلون فيه مراكز قيادية، كما يتواجدون في مختلف المجالس الشعبية الوطنية وأعضاء في مجلس الأمة.

وتشمل الساحة السياسية حاليا عدة منظمات مثل: (1)

- المنظمة الوطنية للمجاهدين.

-التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء.

- المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.

- اتحاد أبناء الشهداء

- اتحاد أبناء المجاهدين.

هـ -منظمات أرباب العمل:

بالموازاة مع الخوصصة وما رافق التحول نحو اقتصاد السوق من آليات تسمح بظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر بدأت العديد من المنظمات التي أسسها أرباب العمل تظهر إلى الساحة الاقتصادية والسياسية، محاولين في ذلك أخذ موقع الشريك المساهم في اتخاذ القرار على المستوى الاقتصادي خصوصا وحتى السياسي عموما، بالموازاة مع النقابات العمالية، ورغم الفارق النضالي التاريخي بينهما إلا أن منظمات أرباب العمل استطاعت كقوة اقتصادية ضاغطة أن تحجز لها مكانا في إطار جلسات التفاوض والمشاورات الثنائية والثلاثية التي دأبت الحكومة على إجرائها، إلى جانب حضورها داخل هياكل تسيير صناديق الضمان الاجتماعي المختلفة.

وقد نظم أكبر أرباب العمل الجزائريين (120 رب عمل في مختلف القطاعات يشغلون أزيد من 128000 عامل) أنفسهم في "منتدى رؤساء المؤسسات" الذي ظهر إلى الوجود سنة 2000، ويضم إلى جانب أرباب العمل الخواص مؤسسات القطاع العمومي التابع للدولة، وقد تحول هذا المنتدى إلى فضاء للحوار والنقاش حول العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بشكل وثيق بعمليات الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال الندوات والدراسات التي يقوم بها لصالح المؤسسة الاقتصادية. (1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و-المنظمات الشبانية:

لقد كان من بين أولويات الدولة الجزائرية مسألة تنظيم وتأطير الشباب، بعدما كان الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية هو ممثل الشباب الجزائري طيلة الثورة، وغداة الاستقلال إهتم المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بهذه المسألة، أين أسس منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني، والتي عملت تحت إشراف الحزب. ومع منتصف السبعينيات وبالتحديد سنة 1975 تاريخ انعقاد الندوة الوطنية الأولى للشباب تم توحيد كل الفئات الشبابية تحت راية الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، وضم آنذاك الطلبة الجامعيين والطلبة الثانويين والكشافة وشباب الأحياء.(2) ولما كان الصراع على أوجه في الأوساط الطلابية وبعد قراءة سياسية للتركيبة الشبابية انفتحت قيادة البلاد على الفئة التي كانت تبدي تحمسا أكبر للبرنامج الاشتراكي، وهكذا عرفت سنوات السبعينات التفاف الشباب حول مبادئ وأهداف الثورة، وأثمر هذا التحالف بين القيادة السياسية والقاعدة الشبابية جملة من الإنجازات كالطب المجاني وديمقراطية التعليم، وبناء القرى الاشتراكية، وحملات التطوع الفلاحي... في حين انحازت فئات أخرى وخاصة الطلابية منها إلى بناء قوة معرضة تمثلت أساسا في الشباب الإسلامي وشباب الحركة البربرية، ودارت بين هذه حوارات عنيفة وصلت حد الاقتتال (أحداث بن عكنون 1980).(1)

لقد كانت التنظيمات الشبانية من أولى أشكال التنظيم الجمعوي في الظهور، حتى وإن كانت هذه التنظيمات من صنع الإدارة في بداية الأمر، بغرض إيجاد شريك اجتماعي يساهم في ترقية الأنشطة الموجهة للشباب آنذاك، ويؤخذ بتوجهات الإدارة كأهداف وبرامج يراهن عليها، ويعمل على تجسيدها بما يقدم له من إمكانيات مادية وبشرية ومالية، غير أنه وعلى العموم فإن روح التنظيم والمبادرة الحرة التي تقدمها الجمعيات لمنخرطيها، تشكل فضاءا ملائما لاكتشاف المواهب والقدرات القيادية في أوساط الشباب، فالنشاط يسهل ويعود الشباب على الاتصال فيما بينهم، ويشعرهم بأهميتهم في المجتمع، ويزيد من تمتين أواصر المواطنة وحب الوطن، ويرغبهم في العمل الجماعي، وخدمة بعضهم البعض على أساس الانقياد للكفاءات وليس للعلاقات الخاصة أو الجهوية المقيتة. (2)

بعد أن سمح القانون بتحول التنظيمات الشبانية إلى منظمات حرة غير هادفة للربح، فلم تستطع إيجاد مجال مستقل للعمل، بل بقيت مرتبطة بالإدارة، بدلا من البحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال أوسع وأرحب يمكنها من الحركة والمبادرة بالجديد في ميدان التنشيط. ولذلك فالحركة الجمعوية في ميدان الشباب خاصة المرتبطة بمؤسسات الشباب لم تتمكن من تجاوز جدران هذه المؤسسات، تحت مقولة خدمة الصالح العام لنيل المساعدة والتأطيرية، ما جعل من هذه الجمعيات والتنظيمات بدلا من أن تكون ذات برامج ومهام التنظيم الحر، أصبحت شبه إدارة موازية، تنفذ برامج ومهام الإدارة لا أكثر. (3)

ز-الجمعيات المحلية:

بالنظر لشساعة بلادنا الجزائر وتنوع مناطقها وما يميزها من طبوع وتقاليد و غير ذلك، كلها عوامل من شأنها المساهمة في زيادة و تنوع خدمات الجمعيات المحلية على المستوى الوطني، وعلى سبيل المثال نشير إلى عدد الجمعيات في مختلف جهات الوطن، إذ تحتل العاصمة (أكبر ولاية) الصدارة من حيث عدد الجمعيات المحلية بـ 7199 جمعية تليها بجاية بـ 5109 جمعية، ثم الجارة تيزي وزو بـ 4809 جمعية، تليها وهران بـ 3735 جمعية، وباتنة بـ 3078 جمعية وتحتل ولاية تندوف (35 ألف ساكن مؤخرة الترتيب من حيث عدد الجمعيات المسجلة بـ 206 جمعية، وقبلها غليزان بـ 330 جمعية وعنابة بـ 566 جمعية فقط. (1) ويطغى على هذه الجمعيات على العموم الطابع الخدماتي، حيث تنتشر في المدن وحتى القرى العديد من الجمعيات التي تهتم بتقديم المساعدات المادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو التكوينية. لفئات مختلفة من أفراد المجتمع مثل مساعدة الفقراء أو النساء الماكثات في البيوت أو الأطفال أو المرضى أو ذوي الاحتياجات الخاصة...، وبالرغم من أعدادها الهائلة على المستويات المحلية غير أن معظمها جمعيات وهمية تختفي بعد أولى العراقيل التي تواجهها، كما أنها تفتقد إلى الاستمرارية في العمل.

وتمارس نشاطها بشكل ظرفي مناسباتي، ولهذا فإن تأثيرها في المجتمع جد بسيط وذلك مرتبط بمحدودية إمكانياتها، وضعف مستوى التأطير لدى هياكلها ولأسباب وعوامل عديدة أخرى.

4- النقابات العمالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال فترة الإحتلال أسس العمال الجزائريون منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية منذ عام 1956 وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، وذلك بعد تجربة نضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية، وعند استقلال الجزائر فرضت الدولة مرشحيها لإدارة النقابة، مما منعها من ممارسة أعمالها بكل حرية واستقلالية عن الحزب الحاكم، وقد خلق هذا الوضع جوا من التوتر أدى إلى تعطيل نشاط النقابة وعدم الاعتراف بنشاطها. (1)

لقد كان الحزب الحاكم في تلك الفترة يتدخل في كل نشاط له علاقة بالدولة، ونظرا لنقص التجربة النقابية، وكرد فعل على الضغوطات التي مست العمال، شهدت الجزائر عدة اضطرابات سنة 1964، ولقيت هذه الاضطرابات مساندة المركزية النقابية، ورغم الرقابة الإدارية المفروضة والضغط الممارس من طرفها، إلا أن العمال ظلوا يراهنون على ضرورة اشراكهم في التسيير مع المطالبة بتعميم تطبيق التسيير الذاتي ليشمل كل القطاعات. ولم يمنع ذلك من تنظيم العمال إضرابات حتى بدون موافقة هياكل النقابة، ولهذا تمكن العمال من افتكاك بعض المكاسب النوعية من الدولة التي كانت تسعى للحفاظ على السلم الاجتماعي، أو بعبارة أوضح على الصورة الاشتراكية الثورية للنظام آنذاك.

وقد ظل العمل النقابي محتكرا من قبل النقابة التاريخية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) حتى نهاية الثمانينيات، غير أن الوضع تغير بسرعة بعد صدور القانون 40-14 المؤرخ في 2 جويلية 1990 والخاص بممارسة الحق النقابي والذي أنتج تعددية نقابية تضم حوالي 70 نقابة على المستوى الوطني، أسستها مختلف الفئات الأجيرة التي بادرت بمغادرة صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتكوين نقابات مهنية مستقلة. لقد لجأت النقابات المستقلة إلى العديد من الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة، دفاعا عن مكانة الفئات الأجيرة المختلفة وخاصة منها الفئات الوسطى (أساتذة الجامعة، معلمون، أطباء، موظفون ... الخ)، والتي عرفت وضعيتها تدهورا كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية...، وذلك بسبب التحولات العديدة التي عاشها المجتمع الجزائري منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

ما يلفت الانتباه في هذه النقابات العمالية المستقلة التي برزت بعد الإعلان عن التعددية، أنها في أغلبيتها نقابات موظفين، اقتصرت على قطاع الخدمات الصحة، التعليم،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإدارة ... الخ) بعيدة عن العمل الصناعي الذي لم يلجأ عماله إلى تكوين نقابات إلا في حالات قليلة لم تتمكن من الصمود مع الوقت، كما هو الحال بالنسبة للكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة (COSYFOP) على سبيل المثال أو النقابات المحلية والقطاعية كالاتحاد الديمقراطي للعمال (UDT) التي بدأت تجربتها في القطاع الصناعي العمومي بولاية تيزي وزو قبل اختفائها، مما يعني أن جزءا كبيرا من مصاعب هذه النقابات كان مرتبطا من دون شك بالوضعية التي آل إليها القطاع العمومي الصناعي بوجه عام. نفس الشيء بالنسبة إلى عمال وعاملات القطاع الخاص الذين بقوا من دون تأطير نقابي يذكر، رغم أهميتهم على مستوى التشغيل، هذه الأهمية مرشحة للزيادة مع الوقت في ظل الخيارات الاقتصادية والسياسية الداعمة لاقتصاد السوق. إن التطور الذي يعرفه عالم الشغل حاليا في الجزائر وما ميزه من بطالة وتهميش مس قطاعات واسعة من الشباب، يجعل هذه التجربة النقابية الجديدة، رغم أهميتها ذات عمل إدماجي محدود، لتظل فئات واسعة من المواطنين دون إطار تمثيلي، يتم التعبير من خلاله، خصوصا في ظل علاقاتها بالمؤسسات الرسمية كالبرلمان والإدارة ومن دون إمكانية للمشاركة المنظمة والسلمية في الشأن العام. [1]

كون الاتحاد العام للعمال الجزائريين يحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات العمومية، وعلى الرغم من التعددية النقابية إلا أنه لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات أو أثناء اتخاذ القرارات التي تخص الطبقة العاملة، [2] ورغم الاعتراف بالنقابات العمالية ونقابات أرباب العمل منذ 1990، فإنها لم تتحول كلها إلى شريك مفاوض كطرف اجتماعي مقبول للسلطات العمومية، فتجربة الثنائية والثلاثية رغم أهميتها لم تعرف مشاركة كل النقابات المعترف بها قانونا، فلحد الساعة لازالت النقابة القديمة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA) هي النقابة الوحيدة التي تحتكر المشاركة في هذا النوع من التفاوض الرسمي الذي يضم نقابات أرباب العمل والحكومة، ويدرس الكثير من الملفات الاقتصادية والاجتماعية الهامة بشكل غير منتظم حتى الآن بما فيها قضية رفع الأجور الخوصصة.. الخ. [1]

نظرا لتنامي دور القطاع الخاص وتسجيل مؤشر على العموم سيء للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، فنجد عجز الحركة النقابية عن التواجد في المنشآت الخاصة، وبالتالي يعتبر العمل النقابي عملا محدودا في الجزائر، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على طبقة العمال. [2]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: الدور الوقائي للمؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات:

لو حاولنا الآن معالجة موضوع الجهود الوقائية للمؤسسات التربوية في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، فإننا نعتقد بأن الموضوع يرتبط أساسا بالمفهوم العلمي الصحيح للوقاية، بحيث لا يخلط بينه وبين العلاج، أو المكافحة، أو الوعظ والإرشاد مثلا. وهو ما معناه ضرورة الانطلاق من المفهوم العلمي الصحيح للوقاية والتي هي قبل كل شيء تدابير قبلية، عملية فعلية، تكون على شكل برامج أو إجراءات فعلية يقوم بها القائمون على شؤون المؤسسات التربوية من أجل الحيلولة دون تعاطى التلاميذ للمخدرات.

ومن هذا المنطلق وجب علينا دراسة الجهود الوقائية المرجوة من المؤسسات التربوية والمتمثلة في المدرسة أو الجامعة، في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات والتي يتطلب عليها القيام بتدابير فعلية ميدانية، وإعداد برامج وقائية علمية مختصة، ومعدة مسبقا لهذا الغرض، وبطرق علمية احترافية.

1- مفهوم الوقاية من تعاطي المخدرات

إن الوقاية من تعاطي المخدرات لا يمكن فهمها إلا ضمن المفهوم الشامل للوقاية من الجريمة، والوقاية من الجريمة من المفاهيم الحديثة في العلوم الاجتماعية والتي يشوبها كثير من سوء الفهم، على الرغم من أن هذا المفهوم يستعمل بكثرة، وفي هذا الإطار يذهب الباحث البريطاني "دانيال جيلينق" (Daniel Gilling) إلى القول "أن مفهوم الوقاية من الجريمة هو حيوان صعب الترويض"[1]، وفي هذا القول إشارة إلى صعوبة السيطرة على هذا المفهوم وهذا ما هو حاصل فعلا لدى كثير ممن يستعملون هذا المفهوم. ويقول البريطاني الأخر، "برنتينقهام" (Brantingham)، "ربما يكون هذا المفهوم الأكثر استعمالا، لكنه أيضا الأقل فهما".[2]

تعتبر عملية الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات من الوسائل الهامة والواجب الاهتمام بها للحد من هذه الظاهرة، فالمقصود بالوقاية "مجموع العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تقي الشخص من الوقوع في تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها".

كما تعرف بأنها " التأثيرات التي تحد أو تنقص من تعاطي المخدرات، أي العوامل التي تلغي تأثير عوامل الخطر وذلك من خلال التفاعل بينهما".[3]

وبمعنى آخر "هي مجموعة الإجراءات المأخوذ بها لتفادي أو منع وقوع حدث ما، كما أنها أي فعل مخطط نقوم به تحسبا لظهور مشكلة معينة أو مضاعفات مشكلة كانت قائمة أصلا، وذلك بغرض الإعاقة الجزئية أو الكاملة لها".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر ميدان تعاطي المخدرات من أنسب الميادين للأخذ بهذا المقصود، فمن الواجب أن تسعى الدول بمختلف مؤسساتها ومواطنيها إلى إتخاذ إجراءات وقائية بكل ما أوتوا من جهد وإنفاق قبل استفحال الظاهرة. وللقيام بعملية الوقاية وجب تكامل جهود الجميع ولا تقع مسؤوليتها على أجهزة مكافحة المخدرات فقط، حيث وجب على المؤسسات التربوية بمخلف مستوياتها وكذا المؤسسات الأخرى القيام بالدور الفعال للقيام بذلك من خلال إتباعها لمنهجية مناسبة تمكنها من التدخل للحد من انتشار المخدرات في أي مجتمع كان.

2- مشكلة تعاطي المخدرات في المؤسسات التربوية والتعليمية:

إن ظاهرة انتشار المخدرات في المؤسسات التعليمية من أهم المشاكل والتحديات التي تواجه العملية التعليمية، فهي من أخطر الآفات التي أصابت التلاميذ والطلاب في السنوات القليلة الماضية، حيث لم تكن موجودة في الماضي، وأصبحت أكثر انتشاراً بين الأولاد والفتيات، دون سن الثامنة عشرة، الأمر الذي يفرض علينا ضرورة التصدي لها بشكل جاد، بداية من الأسرة التي تعتبر النواة الأساسية للتنشئة السليمة، ومروراً بالمدرسة التي يجب أن تعود الى سابق عهدها في توفير المعلم القدوة لطلابه، حيث كانت المدارس أكثر التزاماً بالعادات والتقاليد، لكن ونظراً لعدة أسباب أصبحت شريحة المتمدرسين أكثر عرضة للمؤثرات الخارجية واكتساب العادات السيئة بتعاطي المخدرات ووصولاً إلى مرحلة الإدمان.

ومن أهم الأسباب هو العوامل الأسرية وكذا تقليد أصدقاء السوء في سلوكياتهم المنحرفة، فيتم تعاطي المخدرات على سبيل التجربة أو الإستكشاف. لذا وجب عدم إهمال الدور الأساسي للأسرة الذي لا يقتصر على الرقابة فقط، بل يجب تفعيل لغة الحوار والتواصل مع الأبناء، خصوصا في ظل توسع دائرة الأصدقاء تزامنا مع إنتشار التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الإجتماعي.

تجدر الإشارة أن وزارتي التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي وبالتنسيق مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، و كذا مع مختلف الهيئات والأجهزة الحكومية تقومان دورياً بعمل إحصاءات وحصر للمناطق التي تنتشر فيها حالات التعاطي و الإدمان بين التلاميذ و الطلاب، كي تستحدث برامج وقائية و كذا برامج علاجية مختلفة ومكثفة، تُنفذ على أرض الواقع، بالتعاون مع وزارة الصحة، للقضاء على مثل هذه الظواهر السلبية، التي أصابت أولادنا، وعودة المدارس إلى دورها وممارسة وظيفتها الأساسية في التربية والتعليم، فلا تصبح أوكاراً لتعاطي المخدرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الدور الوقائي للمدارس والجامعات من تعاطي المخدرات:

أ-الدور الوقائي و التوعوي للمدرسة:

المدرسة من المؤسسات الاجتماعية الأولى التي يتفاعل معها الفرد بصورة مباشرة، ومنذ السنوات الأولى لحياته، ويتأثر بها باستمرار، فلا توجد مؤسسة اجتماعية أخرى، غير الأسرة تؤثر في الفرد، بقدر ما تؤثر المدرسة سلبيا أو إيجابيا، حيث أن الفرد يستمر في التفاعل المباشر معها، على اختلاف مسمياتها و اختلاف مراحلها من المرحلة الأولى، أو مرحلة رياض الأطفال، إلى المرحلة الثانوية بكل ما تحتويه هذه المؤسسة من برامج ومن عناصر بشرية ومادية ومناهج علمية، تؤثر حتما في الطفل والناشئة أو التلميذ أيما تأثير، لا يعادلها إلا تأثير الأسرة نفسها.[1]

إن مجرد الحضور إلى المدرسة أو التواجد فيها مفيد جدا للطفل والناشئة، نظرا لما يتعلمانه من علوم ومعارف مفيدة وضرورية لعملية التوافق الاجتماعي، وللوقاية من الجنوح. فمجرد الدخول للصف المدرسي في أوقات معينة والانصراف في أوقات معينة، يعلم الطفل معنى الوقت وقيمته، والتوقيت وأهميته، ويعلمه النظام وأهمية احترامه، ويعلمه الانضباط بالمفهوم الواسع، واحترام القواعد، والنظم واللوائح المدرسية وغيرها، ومن ثمة يعلمه احترام الضوابط والقوانين الاجتماعية الأخرى، وبذلك يحقق قدرا كبيرا من الوقاية.[2]

ومن ثم على المدرسة إتخاذ التدابير الوقائية مثل:

1- الفحص الطبي المبكر: إن الفحص الطبي المبكر للتلاميذ في المدارس أصبح ضروريا)، بل إجبارية في وقتنا الحاضر، لما له من علاقة بالتحصيل المعرفي، والصحة النفسية والسلوك للطفل والتلميذ، لأن بعض المشاكل السلوكية، ربما يكون مردها إلى الحالة الصحية للطفل والتلميذ، الذين يعانون أو قد يعانون من بعض الأمراض العضوية، وهو ما يجعلها قد تؤثر في نفسية وسلوك الأطفال والتلاميذ، زيادة على ذلك فإن الفحص الطبي (الطب العضوي) يعتبر أيضا من ضمن الوقاية القبلية، بل إنه يسبق الفحص النفسي، ويكون دائما مرافقا له، وهو المعمول به في الدول والمجتمعات المتقدمة. والجسم السليم يعني بكل بساطة السلامة العضوية، والسلامة النفسية، الفحص الطبي المبكر، أو الأصح الفحوص الطبية الوقائية، نادى بها لأول مرة السيكاتري والطبيب الإيطالي "سيزاري لمبروزو" (Cesare Lombroso) وذلك منذ سنة 1889، في كتابه "الرجل المجرم".[1] ويؤكد هذا الطرح (وهذا الأسلوب) كل من "بول باران" (Paul Parent)، و"كلود قونى" (Claude Gownet)، وهما من كبار مختصي التربية والتعليم في فرنسا ، في كتابهما "الطلاب المتخلفون دراسيا ".[2]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الوقاية القبلية أو الاكتشاف المبكر للمشكلات السلوكية وللنوازع والميول الشاذة أو الانحرافية، بالقيام بالفحص والتشخيص النفسي للتلاميذ، بواسطة المختصين النفسانيين ومتابعته يؤدي إلى الاكتشاف المبكر للمشكلات السلوكية الميول الشاذة أو الانحرافية لدى البعض من التلاميذ، إن اكتشاف تلك الحالات المرضية، أو حالات المشكلات السلوكية يعني في الوقت نفسه مساعدتهم على حلها بالتعاون مع أسرهم و حتى بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى إن تطلب الأمر، مثل المستشفيات والعيادات النفسية أو الطبية المختصة، وهو ما يعني أيضا ضرورة وجود مختص (أو مختصين) نفسانيين في المدرسة، أو تحت تصرف المدرسة (المدارس)، ويعني أيضا ضرورة تفعيل دورهم والقيام بفحوصات دورية ومنتظمة في مجال الصحة والسلامة النفسية، لكل التلاميذ في المدارس .

3- استحداث أو تفعيل المساعد (المرشد) الاجتماعي، إذ أن المساعد الاجتماعي في وقتنا الحاضر أصبح من ضروريات العمل التربوي، وأصبح من العناصر البشرية الضروري وجودها في المؤسسات التربوية، بالنظر للدور الفعال الذي يقوم به هذا الأخير في مجال تقصي الأحوال والظروف والعوامل الاجتماعية للتلميذ وعلاقتها بتحصيله المدرسي، ويجب ألا نخلط بين دوره ودور المختص النفساني، أو السيكاتري، فلكل واحد منهم مجاله واختصاصه، بالرغم من كونهم يعملون مع بعضهما البعض.

4- تفعيل دور المساعد (المرشد) التربوي، فالمختص التربوي هو الذي يهتم أساسا بالشئون التعليمية البيداغوجية. أو شئون الصعوبات والمشاكل أو العراقيل التي تعترض التلاميذ في العملية التعليمية، أي الاهتمام قبل كل شيء بمتابعة التعليم والتحصيل لدى التلاميذ في المدرسة وما يعتريها من صعوبات ومشاكل وتذليلها.

5- الإرشاد الديني المختص، وهنا أيضا نركز على الاختصاصي في مجال تدعيم الوازع الديني وفي مجال التحصين الديني للتلاميذ، وذلك باعتماد الأساليب العلمية المدروسة والمناسبة للفئات العمرية والتعليمية للتلاميذ بغرض توصيل رسالته بطرق إيجابية وبعيدة عن الغلو.

ب-الدور الوقائي والتوعوي للجامعة:

الجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية، وتختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، ووظائف الجامعة حددها الباحثون طبقاً لقانون الجامعات فيما يلي:[1]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التدريس (التعليم)

- البحث العلمي.

- خدمة المجتمع

ويمكن للجامعة أن تؤدي دورها في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها من خلال وظائفها المنوطة بها، حسب ما يحددها القوانين الداخلية للجامعات، فمن خلال التدريس(التعليم) يتم دراسة مقررات ومناهج دراسية تعالج ظاهرة تعاطي المخدرات، وتوضح آثارها الصحية والاجتماعية وغيرها.

وكذلك من خلال وظيفة البحث العلمي يتم عمل أبحاث علمية متخصصة حول ظاهرة تعاطي المخدرات، بدراسة الأسباب المختلفة التي أدت إليها وتحليل نتائجها للوصول إلى توصيات لعلاج الظاهرة.

كما يمكن تنظيم مسابقات للطلبة حول هذه الظاهرة بهدف تزويد ثقافتهم من خلال البحث بالمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة وطرق علاجها. أو طرح مسابقات لتأليف الكتب العلمية حول هذه الظاهرة والمتخصصين من أساتذة الجامعات، ومنح الكتب الفائزة مكافآت مادية، وطبعها ضمن منشورات الجامعة وتوزيعها على الطلاب بأسعار رمزية.

كذلك عمل الندوات العلمية والمؤتمرات العلمية السنوية وغير الدورية، لدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية مستفيضة من كافة الجوانب المتعلقة بها.

من الجانب الأكاديمي، الحث على تشجيع البحث العلمي وعمل رسائل الماجستير والدكتوراه حول هذه الظاهرة، ودراسة أبعادها المختلفة وآثارها على الفرد والمجتمع.

ومن خلال وظيفة خدمة المجتمع تقوم الجامعة بعمل مجموعات توعية من الأساتذة والمختصين بها تجوب النوادي الرياضية والمدارس والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، لتبين مخاطر هذه الظاهرة وكيفية التعرف على المتعاطي وكيف يمكن علاجه. عمل معسكرات للخدمة العامة تقوم مهمتها على كشف أبعاد الظاهرة لأفراد المجتمع في كل مكان.

خامسا: دور مؤسسات المجتمع المدني التكاملي مع المؤسسات التربوية في الوقاية من أخطار المخدرات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها يمكن أن ينصب دورها في التعاون مع المؤسسات التربوية في نشر الوعي بأخطار المخدرات في إحدى المجالات ذات الطابع الآتي:

1- **الجانب الديني:** في هذا الجانب تقوم الجمعيات و المؤسسات ذات الطابع الديني بأدوار هامة في التوعية بأخطار المخدرات بالتنسيق مع المؤسسات التربوية و المؤسسات الحكومية المتمثلة في وزارة الشؤون الدينية و مختلف المصالح التابعين لها، وهنا يمكن التركيز على الدور الأساسي للمساجد، والتي يتناول فيها الخطيب أخطار المخدرات على الأبناء والمجتمع، وطرق الوقاية منها فضلا عن الدروس الأسبوعية، واللقاءات الفردية اليومية للعلماء والأئمة مع المواطنين، لسماع مشاكلهم، وإعانتهم على حلها ، فالمؤسسات التربوية يمكنها الإفادة من الجمعيات والمؤسسات الدينية، عبر التنسيق مع وزارة الشؤون الدينية و الوزارة الوصية في اختيار عناوين و مواضيع بعض الخطب والدروس، كما يمكنها استضافة العلماء والأئمة لإعطاء المحاضرات والندوات واللقاءات الخاصة لتوعية المتمدرسين بأخطار هذه الآفة وكيفية الوقاية منها عن طريق تقوية الوازع الديني و البعد الأخلاقي لديهم.

2-**الجانب الثقافي:** تسهم في هذا الجانب مختلف المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الثقافي في زيادة الوعي بأخطار المخدرات لدى فئات المجتمع بصفة عامة والمتمدرسين بصفة خاصة، من خلال تقديم البرامج والندوات، وإصدار الكتب والمجلات والمواقع الالكترونية على الإنترنت التي تصب في هذا الشأن، فالثقافة التي تقوم عليها هذه المؤسسات المجتمعية، ممارسة وسلوكا، هي الخارطة الجغرافية التوضيحية التي يحملها الطالب على كتفيه، ويسير وفق خططها، إنها رادع داخلي، ومراقب منبه، ودليل يقظ، إنها الإطار الاجتماعي العام الذي يعيش فيه الفرد. ودور المؤسسة التربوية واضح في الحفاظ على ثقافة المجتمع، ونقلها للأجيال جيلا بعد جيل، حيث تساهم مع المؤسسات والجمعيات الثقافية في إبقاء المجتمع نظيفا من الآفات الخطيرة.

3- **الجانب الإعلامي**: في زمن ثورة الاتصال والمعلومات تتنامى المؤسسات الإعلامية وتزداد بصورة مطردة، حيث أصبح فضاؤنا يزدحم بالبرامج، مما تبثه المحطات الفضائية العربية والأجنبية، من غزو ثقافي موجه، وأمراض اجتماعية، وكما أن البعض من هذه المؤسسات أدوارها مشبوهة إلا أنها بصورة عامة يمكن أن تسهم في مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات من خلال وعي القائمين عليها بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم من قبل مجتمعاتهم التي يوجهون إليها برامجهم، كما أن استغلال مؤسسات المجتمع المدني لهذه المؤسسات الاعلامية في شقها الايجابي يمكن ان يساهم في الحد من هذه الظاهرة، فيمكن لهذه الأخيرة تقديم برامج وندوات وحوارات ومسرحيات ومسلسلات تعمل على نشر الوعي بأخطار المخدرات ومحاربتها. إن التكامل بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرامج التربوية ومختلف الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الاعلامي وبالتنسيق مع المؤسسات الإعلامية في مكافحة المخدرات، يمثل استراتيجية وقائية ناجحة إذا استخدمت بكفاءة أكبر، حيث يقوم كل طرف بجهود قائمة على الإقناع والاتصال الفعال، فيمكن للمؤسسات التربوية بث أفكارها وإجراءاتها عبر ورق وأثير المؤسسات الاعلامية.

4- **الجانب الصحي و الاجتماعي**: ويشمل التنسيق بين الجمعيات التي تنشط في المجال الصحي و الاجتماعي و المؤسسات الحكومية المتمثلة في مؤسسات الرعاية الإجتماعية وكذا المراكز والمستشفيات والعيادات ووزارة الصحة ومديرياتها، سواء توفرت فيها الوحدات لعلاج متعاطي المخدرات أو المدمنين أم لم تتوفر، فتقوم هذه المؤسسات بدورين، الدور الأول علاجي، لأولئك الذين تعاطوا المخدرات، أو أدمنوا عليها عبر تقديم علاج طبي ونفسي لهم والدور الثاني توعوي، حيث تساهم فيه المؤسسات المذكورة بالتعاون مع وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية في نشر الوعي الصحي و الاجتماعي للوقاية من المخدرات، من خلال الملصقات وتوزيع النشرات والكتيبات، ويمكن للمؤسسات الصحية الحكومية أو غير حكومية أن تتفاعل مع برامج المؤسسات التربوية، كالصحة المدرسية على سبيل المثال. عبر تنفيذ العديد من المحاضرات والندوات واللقاءات داخل المؤسسات التربوية، وتنظيم زيارات لهذه المشافي، وكذا توعية الطلبة عن كثب، إضافة إلى عرض السلايدات والصور والأفلام، وإجراء حوارات موسعة عقب عرضها، لزيادة وعيهم بأخطار المخدرات وتعزيز أو تصويب قناعاتهم بتعاطيها وتجربتها ومدى تأثيرها سلبا على أدائهم في المجتمع.

5-**الجانب الأمني:** تقوم المؤسسات الأمنية المختلفة بواجبها في منع تهريب المخدرات بأنواعها عبر آليات متعددة ومتنوعة، حيث تعمل إدارات مكافحة المخدرات على متابعة هذه الظاهرة ومحاولة القضاء عليها أمنيا على كافة الأصعدة، كما أن المؤسسات الأمنية أنشأت مراكز أبحاث لدراسة الظاهرة علميا، وتتعاون من خلالها مع مؤسسات المجتمع الأخرى خصوصا الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، وكذا مختلف الجمعيات في نشر الوعي لدى أفراد المجتمع.

يمكن للمؤسسات التربوية وبالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، أن تستفيد من برامج وأنشطة المراكز البحثية الموجودة لدى المصالح الأمنية، عبر الاطلاع على الأبحاث والتقارير والدراسات والنشرات التي تصدرها هذه الأقسام، كما يمكنها استضافة محاضرين ومتخصصين من هذه الإدارات لإلقاء المحاضرات والندوات والحوارات التي تسهم في زيادة الوعي بأخطار المخدرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: معوقات فاعلية التعاون بين المؤسسات التربوية ومؤسسات المجتمع المدني في إرساء الدور الوقائي والتوعوي بأخطار المخدرات:

إن مشكلة المخدرات بأبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في غاية التعقيد، حيث تتشابك وتتقاطع الجهود الأمنية والثقافية والتربوية والإعلامية في زيادة الوعي بأخطار هذه الظاهرة لذلك فإن المؤسسات التربوية أمام ضبابية هذه الظاهرة المجتمعية تجدها تنجح حينا وتتعثر أحيانا في مهمتها ولعل من أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية هذه المؤسسات التربوية ما يلي:

1-التوقف عن التقويم والمراجعة للبرامج والجهود المبذولة بصورة واقعية تضمن تعزيز الجهود المثمرة وتصوب الاختلالات التي تظهر أثناء العمل.

2-الفردية وعدم العمل بروح الفريق مع المؤسسات المجتمعية الأخرى في المجال الديني، الصحة، الإعلام والثقافة وغيرها. فاختلاف الأطروحات، وعدم التنظيم وتوزيع الأدوار، قد يعني عدم وضوح الفكرة بالشكل الكافي لمقاومة هذه الظاهرة، مما يؤدي إلى بعثرة الجهود وتعثرها، وعليه يجب وضوح الأدوار وتوزيعها والتنسيق مع كل الأطراف.

3- الموسمية في العمل، فغالبا ما تنشط هذه المؤسسات في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، أو في أيام الحملات المحلية التي تقوم عليها بعض أجهزة مكافحة المخدرات في الدول المختلفة، فالتوقف عن الإنجاز، وعدم مواصلة العمل للنجاح في نشر الوعي بأخطار المخدرات بصورة جلية تعم فئات المجتمع، وإيجاد كوادر مؤهلة علمية وثقافيا واجتماعية لمتابعة المسيرة، وتوفير المناهج والمقررات اللازمة في المدارس الأساسية والثانوية والجامعية، ومواد موازية القنوات الفضائية والإعلامية المحلية من أكبر العوائق التي تحول دون النجاح وتحقيق الأهداف. (1)

4-عدم احترام الخصوصية الثقافية، إن نقل الحلول التربوية الغربية لمكافحة هذه الظاهرة دون احترام للخصوصية الثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية والإسلامية، تدفعها إلى مقاومة هذه الجهود، وعدم الثقة بها والتشكيك بأهدافها ومراميها، ولا نعني هنا الانكفاء على الذات، وعدم الإفادة من جهود الأخرين، إنما نعني احترام قيمنا ومعاييرنا في النظر إلى الأمور ومعالجتها.

5-إغفال البعد الديني في معالجة هذه الظاهرة والتحذير من أخطارها، فالبعد الديني والقيمي يضمن حصانة الإنسان، ويعينه على رفض فكرة التعاطي ونبذها، فبالرغم من صعوبة المشكلة بتعدد عواملها وتفاعلها، إلا أن أكثر الطرق يسرة لحل المشكلة هو توظيف البعد الديني والأخلاقي انطلاقا من تعاليم الإسلام، التي تحرم سوء استعمال المخدرات، إلى الممارسات الدينية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساجد والتي تزيد من مناعة الإنسان ضد مساوئ وأضرار المخدرات، وقد غاب في كثير من الأحوال هذا البعد الديني والأخلاقي عن أصحاب الاهتمام في تحديد ملامح استراتيجية الوقاية والعلاج. [1]

خاتمة

تعد الجزائر من الدول السباقة في تبني المجتمع المدني مقارنة بالدول العربية، وذلك من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسة الواقعية، وقد شكل المجتمع المدني محورا لمختلف الإصلاحات الاجتماعية والسياسية التي قامت بها الدولة منذ الاستقلال حتى الآن، وذلك في محاولة منها لاستخدامه كوسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي، وهو ما نلمسه من خلال القوانين المتعاقبة التي خص بها عقب كل إصلاحات خصوصا التي مست القطاع التربوي.

وتوصلنا في هذه الدراسة إلى وضع تصور لواقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره الفعال في الوقاية من الآفات الخطيرة خصوصا آفة المخدرات، من خلال البحث في جملة من العوامل التي تشكل هذا الواقع، انطلاقا من فهم البنية المؤسسية التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني الجزائري، وطبيعة العلاقة التي تربطه مع المؤسسات التربوية في إطار سياسة التعاون للوقاية ونشر الوعي بأخطار المخدرات، وصولا إلى إسهامه في العملية الوقائية من مختلف المخاطر بصفة عامة.

في الأخير، يمكن القول بأن تعاطي المخدرات من طرف تلاميذ المؤسسات التربوية وطلبة الجامعات عرف انتشارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وهو في تزايد مستمر تماشيا مع الكميات التي تدخل بلادنا يوميا، حيث أصبحت الجزائر بلدا مستهلكا بعد أن كانت في الماضي القريب منطقة عبور فقط، وتبقى الدولة حازمة في القضاء على هذه الآفة بتنويع مختلف الأساليب والطرق تماشيا مع تطور أشكال الجريمة المنظمة وعلى رأسها تهريب مختلف أنواع المخدرات.

[1] فاطمة، العرفي. ليلى ابراهيم العدواني. جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع .الجزائر: دار هومة،2010، ص14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2) عبد الناصر، الهاشمي عزوز. "التنشئة الاجتماعية الأسرية والإدمان على المخدرات". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 87-89.

(3) مجلس الأمة. المخدرات وآثارها الإقتصادية والإجتماعية. 2011. الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر والإشهار، ص09.

(4) فاطمة، العرفي وليلى إبراهيم العدواني، المرجع السابق، ص16

(1) مجلس الأمة، المرجع السابق، ص 10

(2) نفس المرجع، ص 10

(1) ساسي. سفيان، "إنتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري"،(24-11-2004)، www.m.ahewar.org

(1) ع. اسابع، " فتح تحقيق حول إدمان المخدرات بين تلاميذ المدارس قريبا"، (13-11-2014)، www. Annasronline.com

(2) الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الحصيلة الإحصائية للإحدى عشرة الأشهر الأولى من سنة 2019، الجزائر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، ص 6.

(1) ساسي، سفيان، مرجع سابق، ص 2

(2) المرجع السابق، ص 3

(1) نقلا عن نور الحياة. الكبير، " المخدرات تصل إلى مدارس الجزائر"، (19-08-2013)، www. Dw.com/ ar

(2) نفس المرجع، ص 2

(1) محمد، بوضياف. الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر. الجزائر: دار المجد للنشر والتوزيع، 2010، ص82.

(1) نور الدين، حاروش. الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة، 2009، ص135.

(1) محفوظ، سماتي. الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها: ترجمة محمد الصغير بقاتي وعبد العزيز بوشعيب، الجزائر: منشورات دحلب، 2007، ص65.

(2) جورج الراسي. الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008، ص233.

(1) سورة الجن آية 18.

(2) منقول، " المسجد والدور الاجتماعي"، (جوان 2014)، www.alimam.ws

(1) منقول، "عدد مساجد الجزائر"، (ماي 2016)، www.albayan.ae

(2) المرجع السابق، ص2.

(3) نفس المرجع، ص2.

(1) فاطمة الزهراء، حاجي، "60 ألف جمعية بالجزائر خارج القانون"، (24 ديسمبر 2016)، www.ennaharonline.com

(1) المرجع السابق، ص1.

(2) محمد، هناد. النظام السياسي الجزائري قطيعة أم استمرار. ورقة مقدمة الى ملتقى حول وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي. 1998، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص105.

(1) غي، بروفيلي. النخبة الجزائرية الفرنكوفونية، ترجمة م. حاج مسعود وآخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص153.

(2) نفس المرجع، ص ص 200-201.

(1) عبد الناصر، جابي. الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع. مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية. جامعة الجزائر، (د ت)، ص8.

(2) محمد، بوضياف، مرجع سابق، ص86.

(1) المرجع السابق، ص84.

(2) نفس المرجع، ص 86.

(1) المرجع السابق، ص86.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1) عبد الناصر، جابي، "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اصلاح القطاع العام في الجزائر، في الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية"، (22 فيفري 2012)، www.pogar.org/algeria-al pdf ص19.

(2) محمد، بوضياف، مرجع سابق، ص 30.

(1) نفس المرجع، ص30.

(2) أحمد، بوكابوس. الحركة الجمعوية وواقع التنظيمات الشبانية. ورقة مقدمة في ندوة عن الجزائر بعد 50 سنة (حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية 1954-2004). 20-22 سبتمبر 2004، وهران، 2008، ص75.

(3) المرجع السابق، ص74.

(1) فاطمة الزهراء، حاجي، "60 ألف جمعية بالجزائر خارج القانون"، مرجع سابق، ص2.

(1) عبد القادر، جغلول. تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية. ط3. الجزائر: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983، ص180.

(1) عبد الناصر، جابي. الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاحتجاجية. الجزائر: المعهد الوطني للعمل، 2001، ص 158.

(2) نفس المرجع، ص 59.

(1) عبد الناصر، جابي، "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اصلاح القطاع العام في الجزائر، في الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية"، مرجع سابق، ص 18.

(2) محمد، هناد. "الجزائر: الانتقال من الأحادية الى التعددية الحزبية". مجلة الديموقراطية، 17،(يناير2005)، ص116.

(1) Daniel, Gilling. Crime Revention. Theory and Politics. London : U.C.L, Press, 1994.p.13

(2) Op. Cit, p3

(3) فريدة، قماز. " عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب المخدرات". رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة. 2009، ص 89.

(1) مصطفى، العوجي. الأمن الاجتماعي، مقوماته تقنياته ارتباطه بالتربية المدنية. بيروت: مؤسسة نوفل، 1983، ص 45

(2) Gordon, Marshal, Oxford Concise Dictionary of Sociology, Oxford,Press, 1996.p.463

(1) أحسن، طالب. الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية. بيروت: دار الطليعة، 2002، ص ص 66-67

(2) Parent, Paul, Gonnet Claude. Les Ecoliers Iradapte-s. Paris : Presses Universitaires De France, 1968, PP 10-16

(1) علي صالح، جوهر .التخطيط لإحداث التوازن بين البحث العلمي والتدريس بكليات التربية.القا هرة: دار النهضة العربية، 1986م، ص14.

(1) صلاح، عبد المتعال. التغيير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية. ط 1. القاهرة: مكتبة وهبة، 1980، ص25.

(1) المرجع السابق، ص26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com